الجاحظ في الكتابة اللسانية	رئيسي	الكتابة اللسانية العربية وإشكالاتها	13-14 نوفمبر 2017	zellagui28@gmail.com lettre.arabe2016@gmail.com جامعة امحمد بوقرة بومرداس – كلية الحقوق – قسم اللغة العربية وآدابها

الجاحظ في الكتابة اللسانية المعاصرة

الملخص

همّ هذه الدّراسة هو تقديم المشهد اللساني المعاصر في تعامله مع الظّاهرة التّراثيّة الجاحظيّة، بغية **استكشاف طريقة توظيف النّص الجاحظيّ في الكتابات اللسانية الحديثة، وما آلت إليه تلك النصوص بعد إعادة توظيفها في خطاباتهم؛** منطلقين في ذلك من منجز عبد السلام المسدي الموسوم بـ"مع الجاحظ، البيان والتبيين، بين منهج التأليف ومقاييس الأسلوب، أسس تقييم جديدة" ضمن كتابه الموسوم" قراءات مع الشابي والمتنبي والجاحظ وابن خلدون"(1984) (*)

الجاحظ و الوعي بمظاهر الأسلوب، عبد السلام المسدي أنموذجا(*):

لعلنا لا نجانب الصواب إذا اعتبرنا قراءة عبد السلام المسدي قراءة نسقية بامتياز، وهي تقع ضمن مسار قراءات التراث وفق آليات النص الداخلية، حيث

(*)- يتجلى الحضور الجاحظي في كتابات المسدي من خلال كتابيه: **"التفكير اللساني في الحضارة العربية"** و**"مع الجاحظ "البيان والتبيين بين منهج التأليف، ومقاييس الأسلوب، أسس تقييم جديدة، ضمن كتابه قراءات مع الشابي والمتنبي والجاحظ وابن خلدون"**، مصنع الكتاب للشركة التونسية للتوزيع، 5، قرطاج، تونس، ديسمبر 1984.

(*)- للوقوف على الخلفيات الابستيمية المتوغلة في نواميس الجهاز المفهومي والإجرائي للباحث عبد السلام المسدي **ينظر**:

- نبيلة بومنقاش: عبد السلام المسدي قارئا لمنهج تأليف الجاحظ، مجلة قراءات، مخبر وحدة التكوين والبحث في نظريات القراءة ومناهجها، جامعة بسكرة، العدد الرابع، 2012، ص 177-196.
- يوسف منصر: الجاحظ في الخطاب اللساني العربي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني والثالث، جانفي/جوان 2008.
- أحمد رحيم كريم الخفاجي: التراث النقدي العربي والتقويل الحداثي المعاصر، ص 121-130.

يبدو أنّ المسدي كان أكثر حرصا على تجنب ما يمكن أن يوجه إليه من تهمة قراءة التراث من منظور حديث وإسقاط مفاهيم النقد الجديد على تصورات نقدية نشأت في ظلّ ظروف مباينة تمام المباينة للظروف التي ظهرت فيها هذه المفاهيم، فكان إلى المجادلة أنزع وإلى إبراز الأسس السليمة التي ينبني عليها اختياره أميل، بمعنى أنّ للسؤال – الذي حاول المسدي الإجابة عنه – بعدا مزدوجا قائما على ما يلي: هل بوسعنا أن نقرأ الجاحظ/التراث دون أن نغترب عن عصرنا، وأن ننخرط في العصر دون أن نغترب عن أنفسنا وما به نكون ؟

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا اعتبرنا أن قراءة المسدي للجاحظ هي من القراءات اللسانية التي نظرت إلى الأسلوب بوصفه اختيارا، (**). بحيث رام الباحث إبراز ما في الفكر البلاغيّ الجاحظيّ من مظاهر الحداثة ومن قيم ومفاهيم يقدّر الباحث أنّها غير بعيدة عن التّصور الأسلوبيّ الحديث، بمعنى أنّ مطمح عبد السلام المسدي يتمثل في الرّغبه في تجاوز نظرة الانبهار بالدّرس النّقديّ الغربيّ وكذا في الحرص على إحياء التّراث في ضوء معارفه وإفاداته في الدّرس الأسلوبيّ؛ وكأنّي بالباحث عبد السلام المسدي أراد أن تستعاد الثّقة في الذّات، ويتاح الانخراط في الفكر النّقديّ الحديث بجرأة واقتدار، يقول المسدي: «أوّل مقياس انبنت عليه نظرية الجاحظ في تحديد الأسلوب هو مبدأ «اختيار اللفظ»... والنّاظر في مادة «البيان والتبيين» يستشف منطلقات الجاحظ في صوغ مبادئه البلاغيّة العامة. ومن أبرز ذلك تأكيده على أنّ الخلق الفنيّ إنّما هو (عمل) أو قل (صناعة) فمعنى ذلك أنّه يرضخ لنوعين من الأبعاد التّقييميّة: فكلّما ازداد صاحبه به وعيا كان أحكم، وكلّما طالت مدّة مخاضه كان أعمق، وهذا هو الذي جعل (خيـر الشّعر الحوليّ المحك)»[1].

بيد أنّ اعتماد سنة تنقيح الحوليّ وتهذيبه لدى (عبيد الشعر) لا يرفعه إلى درجة مفهوم مصطلح «الاختيار» لدى الأسلوبيّين في العصر الرّاهن؛ إذ يقدّر البحث أنّ مفهوم الاختيار هنا كان أحاديّ المدلول فلا تتجاوز دلالته تنقيح لغة القصيدة وهي في مرحلة النّشوء والنّمو بالحذف والإضافة والتّعديل بين الأجزاء

(**)- تعود أصول هذه المقاربة إلى بحث أنجزه المسدي في قسم الدراسات الأدبية بمركز الدراسات والأبحاث الاجتماعية التابع للجامعة التونسية عام 1974، بعنوان المقاييس الأسلوبية في النقد الأدبي من خلال البيان والتبيين وقد نشره في حوليات الجامعة التونسية (العدد الثالث عشر 1976). مضمنا إياه ثبتا عاما لتواتر أربعة مصطلحات هي البلاغة والإبلاغ والفصاحة والإفصاح كما وردت في أسيقتها من البيان والتبيين، ثم نشرته مجلة الأقلام العراقية في عددها الخاص بالنقد الأدبي، ع11، س15، 1980، دون إدراج للملحق المصطلحي، ليعيد بعد ذلك المسدي صياغة هذه الدراسة في حلة جديدة وذلك في كتابه: قراءات مع الشابي، والمتنبي، والجاحظ، وابن خلدون.

(1)- المسدي عبد السلام: مع الجاحظ "البيان والتبيين بين منهج التأليف ومقاييس الأسلوب"، ص 133.

وكأنّ (الاختيار) هنا شرط للتّحسين والتّجويد اللفظيّ في لغة الشّعر فلا يمسّ مفهوم الأسلوب لا من قريب ولا من بعيد(*). ويضيف المسدي إلى مواضعات تعيين مبدإ «الاختيار» الأسلوبيّ لدى الجاحظ قائلا: «ومن مقتضيات مبدأ الاختيار فضلا عن أنّ البنيّة الدّاخليّة للكلمة أن يحصل التّطابق الدّلاليّ بين البنيّة الألسنيّة الصّوتيّة – والبنيّة الدّاخليّة – أي الألسنيّة الدّلاليّة – بحيث يكون اقتران الدّال بمدلوله اقترانا آنيّا لا يفضي إلى أيّ انزياح زمنيّ أو قطيعة دلالية. ويطلق الأسلوبيّون اليوم على هذه الظّاهرة بالانتظام النّوعيّ في صلب أجزاء الأثر مما يطبعه بالائتلاف بين هياكل الدّوال وهياكل المدلولات. وللجاحظ في ذلك تصوير طريف يجسم مفهوما حركيّا يتمثل في **التّسارع** بين البنيّتين: «لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه ولفظه معناه فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك»(2)(*).

يجب أن نصدح في هذا السياق بأنّ معياريّ (الاختيار) و(التّأليف) اللذين سيتحدث عنهما المسدي فيما بعد في كتابات الجاحظ، يأتيان في كتابات رواد الأسلوبيّة بوصفهما من معايير البنيّة الجماليّة للأثر الأدبيّ ولاسيما (الوظيفة الشّعريّة) و(الانزياح). ومفهوم (الاختيار) هنا لدى الجاحظ حسب الباحث كريم الخفاجي إنما يتأسس على مطابقة الدّال لمدلوله وسرعة اقتناص المتلقي للمدلولات من غير وقفة أو شحذ عقليّ أو استفزاز جماليّ؛ وذلك بسبب من التّركيب والنّظم بين الدّوال على أساس (الوضوح) و(المطابقة). هذا إن قدرنا أنّ نص الجاحظ السابق يخص لونا من ألوان الأدب!(3).

(*)- بمعنى أنّ العرب لم يجعلوا هذا المفهوم (الشعر الحولي المحكك) خاصا ومتعلقا بالأساليب بقدر ما جعلوه شرطا مهما في جودة الآثار. **ينظر:** أحمد رحيم كريم الخفاجي: التراث النقدي العربي والتقويل الحداثي المعاصر، ص 121-122.

(2)- المسدي عبد السلام: مع الجاحظ "البيان والتبيين بين منهج التأليف ومقاييس الأسلوب، ص 132-133، و**ينظر**: الجاحظ: البيان والتبيين: 115/1.

(*)- إن مراعاة الجاحظ للمقامات في نظر صمود ولا سيما المقام الخطابيّ أدت به إلى مقياس مرتبط بتدقيق وجه تأدية اللفظ المعنى، وقوامه تزامن بلوغ الدال إلى السمع والمدلول إلى القلب أو العقل ضمانا لقدرة السامع على متابعة المتكلم وتجنبا لكل قطيعة دلالية ينخرم من أجلها حبل التواصل فتتعطل وظيفة الكلام. **راجع:** حمادي صمود: التفكير البلاغي عند العرب، ص 254 و285. وللوقوف على تفاصيل هذه الفكرة، **ينظر** أيضا: جمال حضري: المقاييس الأسلوبية في الدراسات القرآنية، ص 65.

(3)- **ينظر:** أحمد رحيم كريم الخفاجي: التراث النقدي العربي والتقويل الحداثي المعاصر، ص 122.

إنّ فاحص نص الجاحظ يستبطن أنه لا يخصّ طبقة من طبقات الكلام سواء أكان عاديا أم أدبيّا، والكلام الأدبيّ بنوعيه (الشّعر) و(النّثر). مما سيضيّع علينا الحدود المائزة بين الأجناس، كما لا يضبط لنا دقة معيار (الاختيار) و(التّأليف) في الكشف عن خصائص الأسلوب في كلّ لون؛ بما هي راضخة إلى تجانس موحد من غير تمييز فيما بينها. وهذا غير مقبول في الدّراسات الأسلوبيّة؛ إذ من غير الممكن أن تتشابه الحدود والمعايير والإجراءات في فحص الأجناس الأدبيّة من غير حدود فاصلة يكشف عنها التّحليل النّصيّ.

إنّ استبطان وفحص نص الجاحظ السابق يوحي بأنّه «لا يخص **مبدأ الاختيار** الأسلوبيّ لديه، بقدر ما يرتبط بالنّظر إلى بلاغة الكلام من جهة أثره في المتلقي، أي **الاختيارات الموجهة**. ويبدو هذا الطرح معارضا لما تبناه/قصده المسدي **بـالانتظام الداخلي** لأجزاء الأثر، أي فحص الاختيار على مستوى النّص من دون النّظر إلى المؤلف أو المتلقي»[4].

ويعضد المسدي **مبدأ الاختيار** لدى الجاحظ بجملة من المقاييس التي تحدد موضعه داخل الإبداع الفنيّ، و«أوّلها ألا يكون اللفظ من جدول معجميّ شاذ أو غريب بحيث تحصل لدى متقبل الرّسالة الأدبيّة قطيعة بين الدّال ومدلوله. وهذا الشّرط يضمن تصريف الرّصيد اللغويّ المشترك بين الباث والمتقبل بمقتضى قانون الاستعمال، ومن تلك الشّروط ألا يكون في اللفظ قصور ما عن أداء المعنى المراد حتى لا يقع اختيار دال لا يستوعب كلّ المجال الدّلاليّ المقصود في السّياق، أما ثالث الشّروط فيتمثل في الصّورة المقابلة للشّرط السّابق وهي ألا يكون اللفظ متجاوزا لحدود المعنى المقصود بحيث يكون للدّال طاقة دلاليّة تستوعب أكثر من المدلول المتلائم مع السّياق فيحصل عندئذ خرق للقانون الوظيفيّ للغة وهو **الإبلاغ والإفهام** أو يدخل صاحب الرّسالة الأدبيّة بأداة التّعبير حيّزا من الالتباس يسميه الجاحظ بالشّركة والمشترك حينا وبالمضمون والمؤوّل حينا آخر»[5].

تبدو المقاييس التي افترضها المسدي في **البيان والتبيين** للجاحظ موغلة في الفصل بين ألفاظ شعريّة وغير شعريّة في الأدب مما يحدّ من أجواء الإبداع في عالم الفنّ من خلال خلق قوالب للغة شعريّة مثاليّة مسبقة لا وجود لها في الواقع

---

(4)- المرجع السابق، ص 133.

(5)- المسدي عبد السلام: مع الجاحظ "البيان والتبيين بين منهج التأليف ومقاييس الأسلوب، أسس تقييم جديدة، ص 133.

أوّلا، وقد لا تتماشى مع روح العصور المتعاقبة، فلغة الأدب ولاسيما الشّعر تمتح من معين عصرها ومن ملكة مبدعها ثانيّا، كما أنّها لا تسقي روافدها ولا ترتوي من نهر معجميّ واحد بل من حقول متنوعة ومختلفة قد تتجاوز تخوم المعجم المعروف والمستعمل. فمن الشّعراء من قد تستميله الألفاظ الغريبّة والمهجورة صوتا ومعنى(*).

ينضاف إلى هذا أنّ دلالة الدّوال تتغير في أثناء التّركيب نتيجة عمليّة التّشاجر والتلاحم بين أجزاء المركب، وكذلك ما للأسيقة من أثر في هذا التّغيير بفضل التّرابط والتّتابع والتّجاور والتّقابل وتوقف بعض أجزاء الخطاب على بعض، فلا يبقى بعد ذلك مجال لتفاضل الألفاظ من حيث هي ألفاظ مفردة. وفي هذه الشّروط ترسيخ لمبدإ **المطابقة** الذي لا ترتهن إليه دراسة **الاختيار**، و**التّأليف** لدى الأسلوبيّين.

هكذا، ومن على شرفة هذا الفهم يقود طرح المسدي في مقاييسه لمفهوم الاختيار لدى الجاحظ حتما إلى سلب الطاقة الإيحائيّة من لغة الشعر – التي يؤمن بها الأسلوبيّون –، ولن نجد فيها بعد ذلك أيّ أثر لأيّ انزياح جماليّ أو وظيفة شعريّة أو سمّة فنيّة متفردة وراسخة فيه؛ لأنّ شرط الاختيار هنا هو مساواة/مطابقة الدّال للمدلول من غير زيادة أو نقصان لدى الجاحظ، وهذا سيجعل من لغة الأدب خطابا تقريريّا فجّا؛ بوصف طاقات الشّعر الرّمزيّة أصبحت معدومة بسبب انطلاق العمليّة الإبداعيّة من ثلاثة مراكز هي:

(*)- من ذلك ما نلحظه – تمثيلا – في لغة الفرزدق: فمن يستطيع الطعن في شاعريته وشعرية لغته بسبب استعماله للغريب من اللفظ، أي إنّ هذا الاستعمال قد يحقق قيما وسمات أسلوبية عالية تحسب للخطاب الشعري لا عليه. **ينظر:** إنعام فائق محي: المنهج الأسلوبي في نقد الشعر عند العرب (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1993، 53.و **ينظر:** أحمد رحيم كريم الخفاجي: التراث النقدي العربي والتقويل الحداثي المعاصر، ص 124.

1- المؤلف الغاية التي يسعى إليها ← (الإبلاغ أو الإفهام والتّأثير)

2- الأدب الغاية التي يسعى إليها ← (الإبانة والإظهار)

3- المتلقي الغاية التي يسعى إليها ← (الفهم)

إذاً، وفي ظلّ هذه المحاور يحيل مفهوم الاختيار ويرتبط بوظيفة تحسين الأثر من زاوية جزئيّة تخص مستوى ألفاظه فقط دون النّظر الشّامل إلى مفهوم الأسلوب على مستوى النّص وتجليّات مستوياته التّركيبيّة.

وتبعا لهذا التصور، يؤسس الباحث عبد السلام المسدي لمفهوم الاختيار بقوله: «وعلى هذا الأساس تزدوج الخصائص النّوعيّة للأسلوب فتكون السّمة الأساسيّة المميزة لـه هي مطابقة جدول الاختيار لجدول التّوزيع في عمليّة البثّ الفنيّ. وهذه الظّاهرة هي التي يلحّ عليها كلّ الأسلوبيّين المعاصرين مما يجعلهم يعرّفون الأسلوب بأنّه الانتظام الدّاخليّ لأجزاء النّص في صلب علاقات متآلفة تحدّدها نوعيّة بنيته الألسنيّة وهو التّعريف المفضي إلى اعتبار الأسلوب المحلّ الهندسيّ لنقط تقاطع محورين اثنين: أحدهما عموديّ وهو محور الاختيار وثانيّهما أفقيّ وهو محور التّوزيع»[6]، ثمّ يقول: « وأوّل ما تتجلى فيه هذه النّظرية في **البيان والتبيين** هو الاستطرادات المختلفة التي يحاول بها الجاحظ الإلمام بمعطيّات مبدإ توافق الجدولين من النّاحية المبدئيّة قبل كلّ شيء، فيعرض علينا سلسلة من الأحكام النّقديّة تبوّئ العمل الفنيّ المقصود لذاته منزلة تميز عن الإفراز الآنيّ والخلق المرتجل»[7]، ليصل من ذلك إلى القول: «وبذلك يكون **الأسلوب** وليد مخاض طويل خاصيّته الأساسيّة أنّه عمل واع قبل كل شيء إذ هو بمثابة صهر المادة اللغويّة في بوتقة التّكرير الفنيّ: (وكانوا مع ذلك احتاجوا إلى رأيّ في معاظم التّدبير ومهمات الأمور ميّثوه في صدورهم وقيّدوه على أنفسهم فإذا قومه الثّقاف وأدخل الكير وقام على الخلاص أبرزوه محكّكا منقحّا ومصفى من الأدناس

(6)- المسدي عبد السلام: مع الجاحظ "البيان والتبيين بين منهج التأليف ومقاييس الأسلوب، أسس تقييم جديدة، ص 134.

(7)- المرجع نفسه، ص 134-135.

مهذبا)»[8]، ويعلق قائلا: «فإذا كان هذا التّصوير يمثل الاتجاه العموديّ في عمليّة الخلق الأسلوبيّ اعتمادا على محاولة بلوغ درجة من التّعمق تكشف نوعيّة مادته فإنّ هذا الاتجاه يتقاطع مع اتجاه أفقيّ يرمز إلى البعد الثّانيّ في عمليّة التّكرير وهو البعد الزمنيّ: (ومن شعراء العرب من كان يدع القصيدة تمكث عنده حولا كريتا وزمنا طويلا يردد فيها نظره ويجيل فيها عقله ويقلب فيها رأيه اتهاما لعقله وتتبعا على نفسه فيجعل عقله زماما على رأيه ورأيه عيارا على شعره إشفاقا على أدبه وإحرازا لما خوّله الله تعالى من نعمته وكانوا يسمّون تلك القصائد الحوليّات والمقلدات والمنقحات والمحكمات ليصير قائلها فحلا خنذيذا وشاعرا مفلقا). بهذه المغالبة الفنيّة الدّائمة يتحوّل المبدع من خالق للفنّ إلى عبد له»[9].

من على شرفة هذا الفهم، يلاحق المسدي على نحو إحصائيّ بعض إشارات الجاحظ إلى عمليّة تأليف الكلام من مثل (التّصرف في الألفاظ)، و(سلاسة النّظام)، و(سهولة المعاطف)، و(تقسيم أقدار الكلام)، و(اتفاق أجزائه)، و(قرانها)، و(تلاحمها)، و(نظم الكلام)، و(تنضيده)، و(تأليفه)، و(تنسيقه)، و(سبكه)، و(نحته)، ليضعها المسدي في خانة (التّوزيع)[10].

والملاحظ ، أنّ ماكان شاهدا ودليلا على وجود مبدإ الاختيار لدى الجاحظ يغدو نفسه هنا شاهدا في الاستدلال على وجود التّوزيع. كما في مسألة استشهاده **بـالشّعر الحوليّ المحكّك**، إذ يرد لديه هنا بوصفه نشاطا نقديّا لمحوري **الاختيار والتّأليف** على مستوى الأسلوب في حين أنّ الجاحظ لم يكن يقصد منهما سوى **التّغيير الجزئيّ على مستوى الألفاظ أو الحذف والتّقديم والتّأخير** لا بوصفه شرطا كاشفا لخصائص أسلوب النّص من بعد اكتماله وبغض النّظر عن منشئه أو السّياقات الحافة بعمليّة إبداع الأثر الفنيّ هذا من جانب، ومن جانب آخر نرى أنّ إحصاءاته(*). قد لا تسعفه كثيرا؛ لأنّ أكثرها منبت عن سياقه أولا، ولا يخص الأدب وحده ثانيّا، ولا علاقة له بمفهوم الأسلوب المعاصر ثالثا.

---

(8)- المرجع السابق، ص 135، **وينظر:** الجاحظ:البيان والتبيين، 14/2.

(9)- المرجع نفسه، ص 135-136، و**ينظر**: الجاحظ: البيان والتبيين: 9/2.

(10)- **ينظر:** المسدي عبد السلام: مع الجاحظ "البيان والتبيين" بين منهج التأليف ومقاييس الأسلوب، ص 136-137.

(*)- إنّ مهمة استخراج المصطلحات وتعريفها - دون الوصول إلى التّصورِ العام الذي يُشغِّلها- يعد أمراً محفوفاً بالمزالق، فهو يؤدي من بين ما يؤدي إليه: إما إلى الخطأ في تعريف المصطلح أصلا، وإما إلى

ثمّ لا نلبث أن نرى المسدي ينظر إلى هذه الإشارات النّائيّة في كتابات الجاحظ بعين المعتذر عن إلباس الجاحظ ثوب الأسلوبيّة، فيقول بشأن ذلك: «ولئن ظلّت تقديرات الجاحظ في صياغة نظريّة الأسلوبيّة العامة مصطبغة في مجملها بالطّابع النّظري في **البيان والتبيين** لا يخلو من نفثات إن لم تكن تطبيقيّة بالمعنى الدّقيق فهي على الأقل تكشف بعض المحاولات العمليّة التي تمدّ الدّارس بمقاييس أكثر إحكاما وبالتّالي أقرب إلى الموضوعيّة»[11].

ومع اعتذاره يواصل المسدي الإضافة إلى محوري الاختيار والتأليف طرحا آخر هو علاقته بالطّاقات الإيحائيّة للأسلوب – وهو ما يشكل مفارقة/تناقضا مع ما اعتمده المسدي من شروط الجاحظ سلفا – إذ يقول بشأن ذلك: «ومعلوم أنّ أحدث الاتجاهات الأسلوبيّة تركز عنايتها على تحليل مفهوم الأسلوب الأدبي بالرّجوع إلى قدرة النّص على استيعاب مجالات دلاليّة مختلفة بفضل ما في لغته من طاقات إيحائيّة... فإذا عدنا إلى الجاحظ وجدناه يقرّ في أصرح عبارة بأنّ اللغة تقوم أساسا على غزارة الدّلالات، وهي الظّاهرة التي يتخذها إطارا للردّ على من اتخذ من اختلاف المسلمين في تأويل نص القرآن مطيّة طعن في الإسلام، وينتهي الجاحظ إلى تحدّي هؤلاء الطّاعنين بأن يدلوه على لغة تقوم فحسب على الطّاقات التّصريحيّة دون الطّاقات الإيحائيّة المفضيّة حتما إلى الاختلاف النّسبي – بين المتقبلين للرّسالة اللغويّة – طبقا للاختلاف في تقديراتهم للأبعاد الإيحائيّة»[12]. وتتلخص طريقة الجاحظ في الإشارة إلى سمات الخطاب الإيحائيّ بتوزيعها على مستويين:

- المستوى الأوّل **وصفي تحليلي** يتفرع إلى ثلاث مجموعات من المقاييس:

أولا: كميّة، كقوله:

أ- «حسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثيره»[13].

جعلِ المركزيّ ثانويّاً والثّانويّ مركزيّاً، بل قد يؤدي إلى إهمال مصطلحات جوهريّة لا يستقيم الفهم في غيابها.

(11)- المسدي عبد السلام: مع الجاحظ "البيان والتبيين" بين منهج التأليف ومقاييس الأسلوب، ص 137 و**ينظر:** أحمد رحيم كريم الخفاجي: التراث النقدي العربي والتقويل الحداثي المعاصر، ص 126-127.

(12)- المرجع السابق، ص 140-141.

(13)- الجاحظ: البيان والتبيين: 83/1.

ب- «وربّ قليل يغني عن الكثير... بل ربّ كلمة تغني عن خطبة... بل ربّ كناية تربى على إفصاح»[14].

ت- «الكلام الذي قلّ عدد حروفه وكثر عدد معانيه وجلّ عن الصّنعة ونزه عن التّكلف»[15].

ث- «قلّة عدد الحروف مع كثرة المعاني»[16].

ج- «قد يكون القليل من اللفظ يأتي على الكثير من المعاني»[17].

---

(14)- المصدر نفسه، 7/2.

(15)- المصدر نفسه، 28/2.

(16)- المصدر نفسه، 16/2-17.

(17)- المصدر نفسه، 27/4.

ثانيّا: نوعيّة: كقوله:

أ- «فذكر... المحذوف في موضعه والموجز والكناية والوحي باللفظ ودلالة الإشارة»[18].

ب- «فعامة ما يكون في هذه الأبواب **البلاغيّة** الوحي فيها والإشارة إلى المعنى»[19].

ثالثا: تقييمية: كقوله:

أ- «ومن البصر بالحجّة والمعرفة بمواضع الفرصة أن تدع الإفصاح بها إلى الكناية عنها»[20].

ب- «قال من هذه التي ترد إلى قليل فتقنع وليس المضمن كالمطلق»[21].

ت- «وإن قصر القول أتى على غاية كلّ خطيب»[22].

- والمستوى الثّاني هو مستوى **التجريد** ومطابقة **الصّيغة الاصطلاحيّة** للظواهر الأسلوبيّة:

ونموذجه لدى الجاحظ مفهوم **الكناية** في مقابل مفهوم **الإفصاح** ثمّ التّدرج إلى مفهوم الاقتضاب والإيجاز(*).

ولعلّه من المفيد هنا أن نصدح بأنّ أكثر مقاييس تشخيص طاقات الأسلوب الإيحائيّة لدى الجاحظ بحسب قراءة المسدي لم تفرّق بين لغة الخطابة، ولغة الشّعر، ولغة التّخاطب اليوميّ؛ بمعنى أنّ فحص المقاييس التي أشار إليها الباحث

---

(18)- المصدر السابق، 44/1.

(19)- المصدر نفسه، 116/1.

(20)- المصدر نفسه، 88/1.

(21)- المصدر نفسه، 155/1.

(22)- المصدر نفسه، 33/4-34، **وينظر**: المسدي عبد السلام: مع الجاحظ "البيان والتبيين" بين منهج التأليف ومقاييس الأسلوب، أسس تقييم جديدة، ص 143.

(*)- يخلّص الجاحظ الإيجاز من الاعتبارات الكمية ويقيمه على مجرد الكيفية، فيجعل منه – في سياق تأسيسه لمقولة المقامات – أداة طيعة ذات قيمة أدبية وجمالية متحولة، يقول: «والإيجاز ليس يعني به قلة عدد الحروف واللفظ، وقد يكون الباب من الكلام من أتى عليه فيما يتسع بطن طومار فقد أوجز، وكذلك الإطالة، وإنما ينبغي له أن يحذف بقدر ما لا يكون سببا لإغلاقه، ولايردد وهو يكتفي في الإفهام بشطره فما فَضَلَ عن المقدار فهو الخطل». الحيوان، 91/1.

عبد السلام المسدي والنّصوص التي استقى منها تلك المقاييس يفضي بنا إلى القول بأنّ المسدي لا يميّزه بين خصائص كلّ جنس أدبيّ، في حين أنّ بعضها يخصّ لغة القرآن وبعضها يخصّ لغة الخطابة، وبعضها يخص لغة الشّعر، وبعضها يخص لغة تعريف البيان والبلاغة، وبعضها يخص اللغة الإبلاغيّة، وبعضها يخص لغة الكتّاب.

ولمّا كان لكلّ من هذه اللغات سماتها الأسلوبيّة المميزة لها، فقد وقعت النّصوص المنقولة في تضارب، ينضاف إلى هذا تداخل مستويات الوصف التّحليليّ؛ فالمعيار الكميّ المميّز لبنية الإيجاز يأتي متشاجرا مع المعيار النّوعيّ، ويشتبك مع المعيار التّقييميّ، عطفا على هذا نلاحظ تداخل مستويي التّحليل الوصفيّ والتّجريد من خلال تشخيصهما للإيجاز. كلّ هذه التّواشجات التّلفيقيّة تقود حتما إلى تلمّس التضارب بين هذه المعايير، وإلى محوٍ لحدود معالمها الموضوعيّة(*).

خاتمة

وعلى الجملة، فما نجلوه من استقراء كل من المسدي عبد السلام وحمادي صمود، فرغم اتفاقهما على تنوع المضامين المستخلصة من مصطلحات البلاغة والبيان والفصاحة، نجد المسدي يؤكد وعي الجاحظ بثنائية توظيف الظاهرة اللغوية بين دلالة غايتها البث كما تتبدى في الاستعمال اللغوي العادي، ودلالة أسلوبية غايتها الخلق الفني كما تظهرها خصائص النص البنائية(23)، في حين يتحفظ صمود إزاء هذا الفصل **مبوئاً وظيفة الفهم والإفهام الصدارة**، لكنه لا يلبث وهو يتعقب دلالات مصطلح "بيان" حين يتطابق مع مصطلحي "فصاحة" و"بلاغة" أن يقرَّ بما يتوافق مع الوظيفة الشعرية للخطاب، وذلك حين يرى أن مضمون "بيان" يتجاوز مرتبة الكشف عن المعنى من أي طريق كان إلى: «كيفية في بلوغ تلك الغاية وهيئة مخصوصة يكون عليها الخطاب تجعله معطى حضورياً

(*)- عطفا على هذا فإنّ البحث يقدّر أنّ ما يكسب الأسلوب إمكاناته وطاقاته الإيحائيّة والرّمزيّة لا يحققه الإيجاز بصورة أوضحّ مما هو عليه في بنية فنون التّخييل من الاستعارة والمجاز والكناية كما معروف لدى الأسلوبيين.

(23)- **ينظر:** المسدي عبد السلام: البيان بين منهج التأليف ومقاييس الأسلوب ضمن قراءات مع الشابي والمتنبي والجاحظ وابن خلدون، ص 123.

قائماً بذاته بينما كان في الفعل اللغوي العادي غائباً وراء ما يؤديه»[24]. ولقد أشار غير حمادي صمود إلى مكانة وظيفة الفهم والإفهام في بلاغة الجاحظ حيث يرى أمجد الطرابلسي أنه من أجل هدف تسهيل إفهام الفكرة فقط، يكون من الضرورة الاعتناء بشكل الخطاب لدى الجاحظ طبعاً[25].

(24)- حمادي صمود: التفكير البلاغي عند العرب، ص 169.

[25]-Trabulsi Amjad : La critique poétique des Arabes jusqu' au 5éme siécle do l'hégire, Institut Francais de Damas, 1955, p 123.